مستشار لجنة الصناعة فى مجلس الشعب:

انتعاش الاستثمار بدعم من تخفيض الجمارك وقانون الضرائب

توقعات إيجابية لمشروعات القوانين الجديدة المنتظرة

حدد د.نادر رياض مستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب 14 نقطة مهمة وراء تحسن مناخ الاستثمار الفترة الأخيرة.

قال إن من اهم القرارات التى تتعلق بالجمارك والضرائب وحماية المنافسة وانشاء وزارة للاستثمار والتى عظمت من مفهوم الاستثمار والتخفيف من أعباء القطاع العام الباهظة وهو الوجه الآخر للاتجاه التنموى الفعال.

أشار إلى تعديلات قانون الجمارك بالقرار الجمهورى 300 لسنة 2004 الذى بموجبه تم تخفيض 6000 بند جمركى تخفيضا ملموسا، وعالج كثيرا من طول اجراءات التخليص على البضائع وما كان يكتنفها من صعوبات وتعقيدات كثير منها مفتعل ومبالغ فيه لصالح أفراد وشركات التخليص الجمركى.

كذلك مشروع قانون الضرائب الجديد الذى جاء بعد جدل لأعوام ممتدة ليحسم أحد أعمدة برنامج الاصلاح الاقتصادى وهو ثورة فى الفكر الحكومى من شأنها ضبط ايقاع المجتمع الضريبى.

موضحا ان الاجراءات الجريئة المتمثلة فى تخفيض شرائح الضريبة على الدخل وعلى الانشطة من شأنها ان توفر دعما كبيرا للصناعة والقطاع الانتاجى ويشمل القانون خفض ضريبة الارباح على النشاط التجارى والصناعى من 40٪ إلى 20٪ كحد أقصى.

كما يعفى الآلات والمعدات من ضريبة المبيعات فى حالة استيرادها بمعرفة المصانع لاستخداماتها الذاتية، أكثر من هذا فإن القانون يسمح برد ضرائب المبيعات السابق تحصيلها على تلك الآلات والمعدات.

كما يخفض الاعباء الضريبة على دخل الفرد ويمنح اعفاء كاملا لكل من الزوج والزوجة حتى 5 آلاف جنيه سنويا.

النشاط العشوائى

أكد أنه يشجع الأنشطة العشوائية وغير معلنة أن تسجل نفسها وتخضع لهذه الدوائر المخفضة لأن تكلفة اخفاء النشاط بالقطع أعلى كلفة من قيمة الضرائب المتدرجة من 10٪ إلى 20٪ كحد أقصى.

كما أن القانون يغلظ العقوبة على المتهربين، مشيرا إلى أن الهدف سيتحقق بتعظيم قيمة الحصيلة الضريبية رغم تخفض قيمة الشريحة وهو ما يثبت ان الفكر الحكومى المصرى قادر على الاتيان بالحديث والمؤثر.

أضاف أن هناك أيضا قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الضارة «2 لسنة 2005» الذى سينقى الشارع الصناعى والتجارى من العديد من الممارسات الضارة التى كان أهمها الاتفاق على رفع الأسعار من جانب المتحكمين فى سلعها، وافتعال ندرة فى بعض السلع على غير الواقع وايضا عمليات تقسيم الأسواق بين التجار المتحكمين فى بعض السلع.

أشار إلى تحسن سعر الجنيه فى مواجهة الدولار وأمام العملات الأخرى بعدما شهد سوق المال تحسنا كبيرا منذ يناير 2005 فى بادرة تبشر باستمرار التحسن الاقتصادى كان أهم عوامله زيادة المتاح من الدولار وتحسن مؤشرات السياحة وزيادة العملة المحصلة عن تصدير الغاز والبترول وزيادة الصادرات المصرية وزيادة تحويلات المصريين بالخارج، وزيادة حصيلة دخل قناة السويس بسبب التخفيض النسبى للرسوم.

حوافز الاستثمار

أكد أن صدور القانون 13 لسنة 2004 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار 8 لسنة 1997 أزال عن كاهل المستثمر الكثير من الاجراءات التى كان لها تأثير طارد للاستثمار فى مرحلة سابقة كما صدر مفهوم جديد تحت مسمى الشباك الواحد.

اشار إلى انشاء مناطق صناعية جديدة بما يعمل على تقارب اقتصادى بين أوروبا ودول البحر المتوسط تطبيقا لاتفاق برشلونة الأمر الذى سيسمح بقبول منتجات المنطقة الأوروبية والبحر المتوسط بتخفيضات جمركية متبادلة لتصل إلى الصفر خلال 15 عاما.

كذلك قانون التمويل العقارى رغم ان قانون التمويل العقارى 148 لسنة 2001 دخل حيز التنفيذ اغسطس 2003 إلا أن تفعيله بقوة لم يبدأ إلا مارس 2004 بدخول مؤسسة DEG العالمية باستثمارات 20٪ من اجمالى المطروح فى هذا السوق لتنشط من قاعدة التعامل للاستفادة بهذا القانون ومن المتوقع ان يشهد عام 2006 نتائج ملموسة.

أكد أن تطبيق قانون البنوك الموحد 88 لسنة 2003 الذى دخل حيز التطبيق فبراير 2004، وكان من أول البنوك المستفيدة من هذا القانون الذى يسمح بخروج البنوك الوطنية من شراكتها مع البنوك الأجنبية هو بنك باركليز الذى خرج عن شراكته بنك القاهرة.

كذلك الغاء قرار مجلس الوزراء 506 لسنة 2003 فى 13/12/2004 الذى كان يلزم المصدرين بتوريد حصيلة صادراتهم بالعملة الصعبة إلى البنوك المختلفة، الأمر الذى تجلى أثره فى زيادة الحصيلة من العملة الصعبة المتاحة مما ألغى ظاهرة حجب الدولار عن التداول باعتباره من المرغوبات المحروص عليها، الأمر الذى ساهم سلبا فى زيادة سعر الدلار وتجلى أثر الغاء القرار فى انخفاض سعر الدولار ومما أعاد التوازن للجنيه.

تخفيض الدعم

أكد على أهمية تخفيض الدعم غير الموجه وشهد تخفيض الدعم غير الموجه لمستحقيه، نجاحا بمقياس التكلفة والعائد وكان أهم تلك المجالات أسعار المياه، ووقود الديزل، وأسعار النقل والمواصلات وأسعار الكهرباء والطاقة والأسمدة.. كذلك التأمين، بدءاً من ابريل 2004 دخلت حيز التطبيق التعديلات التى أدخلت على القانون 156 لسنة 1998 بما يسمح لشركات التأمين الاجنبية بممارسة عملها فى مصر دون الحاجة للشراكة مع شركات تأمين مصرية وكان أول المستفيدين من هذا التعديل مجموعة شركات اليانس الألمانية التى بدأت تضخ استثمارا جديدا فى مجال عملها فى السوق المصرى.

د. نادر رياض

أشار إلى قانون العمل 12 لسنة 2003 الذى وضع العلاقة بين العامل وصاحب العمل فى نقطة توازن افضل واستوفى جميع التوازنات المطلوبة للمرحلة الحالية مع الأخذ فى الاعتبار أن مسيرة قوانين العمل تقبل دائما التطوير المستمر والتعديلات المختلفة لمسايرة الاحتياجات المستقبلية، كذلك قانون تنمية المنشآت الصغيرة 141 لسنة 2004 بما يمثل بيئة جيدة لعمل المشروعات الصغيرة بوجه عام والصناعات الصغيرة على وجه الخصوص وخاصة ان القانون استرشد بما تضمنته القوانين الدولية المماثلة من أوجه الحماية والتسهيلات الممنوحة.

كما أن تخصيص نسبة 10٪ من المشتريات الحكومية (الواردة بالقانون) لتلك المشروعات سيوفر حالة رواج تسويقى لتلك الصناعات التى تمثل القاعدة التى يرتكز عليها التشكيل الهرمى للصناعة فى أى زمان ومكان.

بروتوكول الكويز

أكد رياض أهمية بروتوكول الكويز الذى يسمح باستعمال آلية اضافية لمن يحتاجها ويأتى كحلقة من حلقات الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة العربية والكوميسا وغيرها من الاتفاقيات الجارى التفاوض حولها.

كما سيكون للقوانين المزمع اصدارها من قوانين ذات العلاقة بتنظيم الاقتصاد مردود ايجابى فعال فى دفع مسيرة الاصلاح الاقتصادى قدما مثل: مشروع قانون الغش التجارى، ومشروع قانون حماية المستهلك، ومشروع قانون الشركات الموحد ومشروع قانون تنظيم الافصاح وتداول البيانات والمعلومات ومشروع قانون تنظيم مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية ومشروع قانون المحاكم الاقتصادية الخاصة.

أشار إلى أهمية التوسع فى السماح للجامعات الأجنبية أن تفتح لها فروعا فى مصر مثل الجامعة الألمانية والانجليزية والفرنسية والتوسع فى الجامعة الأمريكية الأمر الذى سيرتقى بمستوى الخريجين ويدفع إلى سوق العمل بهذه النوعية من الخريجين عالى التأهيل لكنه فى نفس الوقت قادر على توفير العائد الذى يتمشى معه، مما يضع الصناعة المصرية بالتالى الاقتصاد المصرى على مصاف الندية مع منافسه بالخارج.

أوضح نادر رياض أن هذا التكامل الذى أتت به حكومة الدكتور أحمد نظيف الذى جمعت بين أكثر من تخصص وزارى تحت مظلة وزارة واحدة فجمعت بين الاستثمار ووزارة قطاع الأعمال وأولتها للدكتور محمود محيى الدين، ووزارة التجارة الخارجية «تصديراً» والصناعة «انتاجاً» تحت مظلة وزارة واحدة أولها للمهندس رشيد محمد رشيد وهو أمر يعكس هذا التكامل ويعبر عنه فى إصرار.

كما أن ما أعلن عنه من برامج لانشاء الحكومة الالكترونية أمر يعكس طموحات قابلة للتنفيذ ويرى المتفائلون من رجال الاقتصاد ان المؤشرات الاقتصادية التى تنبئ بسرعة توالى الايجابيات على الاقتصاد المصرى تدعو لتوقع الدخول فيما يسمى بالحلقات الصاعدة للاقتصاد المصرى مع نهاية 2006 لتتكون ظاهرة التنامى الذاتى للاقتصاد المصرى ويأخذ اتجاها صاعدا بذلك بقوته الذاتية ليحقق بعضا مما فاته فى السنوات الماضية.

العالم اليوم

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٥/٦/١٨